مجلس التعاون إلى أين؟

د. فاطمة الصايغ

بحلول مايو 2014 يكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد دخل عامه الرابع والثلاثين. خلال عقوده الثلاثة الماضية دار جدل كبير سواء في داخل دول المجلس أو خارجها تتعلق بمدى نجاح المجلس في تحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئ.

الجدل دار كذلك حول مدى نجاح هذه المنظومة في تحقيق طموحات شعوب الخليج. ماهية التحديات المستقبلية التي تواجه المجلس في ظل التحولات الإقليمية والعربية والدولية الراهنة كانت أيضا من الأسئلة المطروحة.

ومنها ايضا كيفية إعادة الدماء لتجري من جديد في عروق المجلس بعد عدد كبير من الانتكاسات، وهل لا تزال دول الخليج مقتنعة بالأهداف التي من أجلها أنشئ المجلس أم أنها ترى فيه فقط استمرارية لفكرة دافع عنها المؤسسين الأوائل ولكنها فقدت أهميتها الآن في ظل تلك التحولات الجديدة التي تواجهها المنطقة باسرها؟

بدأت فكرة مجلس التعاون قبل عقود طويلة كحلم جميل، ولكن الرواد الذين تبنوا فكرته دافعوا عنها بإيمان كبير واقتناع عميق باهمية هذه المنظومة في تحقيق الأهداف الكبرى لدوله. معظم هؤلاء الرواد رحل عن دنيانا ولكن بعد أن رأى بأم عينيه المجلس وقد تحول إلى حقيقة واقعة.

فخلال العقود الماضية تبلور المجلس وتطور تطوراً كبيراً وإن اختلفت أهدافه عبر الحقب الزمنية المختلفة باختلاف الأخطار والتحديات التي تعرض لها وباختلاف رؤى وطموحات وتوجهات أعضائه.

ولكن الهدف الرئيس الذي من أجله أسس المجلس ظل ثابتاً لم يتغير. فقد أسس المجلس ليوفر لمنطقة الخليج صيغة أمنية وتعاونية وليلبي طموحات شعوب الخليج في وحدة تتحدث باسمهم وتدافع عن مصالحهم الكبرى.

خلال هذه الفترة أيضا استطاع المجلس أن يحقق جزءاً مهما من أهدافه خاصة في المجالات الاقتصادية والأمنية وتبادل المعلومات ولكنه لم يستطع الوصول إلى الهدف الرئيس الذي يحلم به أو تحلم به شعوب المجلس الا وهو الوحدة على الرغم من ايمان الجميع بأن ما يجمعهم أكبر بكثير مما يجمع المنظومات الدولية الأخرى كالاتحاد الأوروبي مثلا.

وبدأ الجدل يدور حول أهميته. البعض يشكك في قدرة المجلس بأن يلعب دوراً مؤثراً في حل الخلافات الخليجية الخليجية، والبعض الآخر لا يزال يحذوه الأمل في أن يستطيع المجلس يوماً ما تحقيق التقارب الذي تستحقه دوله وأن يكون قادراً على تجاوز الخلافات التي تطفو على السطح بين الفينة والأخرى.

البعض يتساءل حول مدى جدية بعض أعضائه ورغبتهم الحقيقة في إنجاح مساعي المجلس وصولا إلى تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، والبعض الآخر يحذوه القلق تجاه مستقبل تلك المنظومة في ظل الخلافات المتزايدة واختلاف الرؤى والتوجهات بين دوله.

فمنذ التطورات التي شهدتها المنطقة العربية تجددت فكرة الانتقال من الصيغة التعاونية إلى الصيغة الوحدوية نظراً لما شهدته المنطقة العربية عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً من أحداث وتوجهات وتحولات دفعت العاهل السعودي في ديسمبر عام 2011 إلى إطلاق الدعوة للانتقال من التعاون إلى الوحدة.

العلاقات مع إيران والتوجهات الإيرانية في المنطقة دفعت بعض حكام الخليج إلى التفكير جدياً في مقترح الوحدة. ولكن الصيغة الوحدوية تظل غير واضحة المعالم الأمر الذي خلق اختلاف في الرؤى حولها بين دول المجلس نفسه.

فالصيغة التي روج لها تتمحور حول صيغة شبيهة بالاتحاد الأوروبي بهياكله الاقتصادية والأمنية ولا تمس استقلال دوله. ومن شأن هذا المقترح أن يقلل من المقاومة للفكرة بين دول المجلس الست ويخرج إلى النور أنموذج جميل للوحدة الخليجية المنشودة.

ولكن حتى هذه الصيغة أصبحت صعبة التحول إلى واقع في ظل التخوفات الكبيرة من التحولات الإقليمية والدولية الأخيرة وفي ظل التقارب الإيراني الأمريكي. فالبعض يرى إيران كمصدر تهديد والبعض الآخر يراها «كصديق» يمكن تدجينه بل والاستفادة منه وقت الحاجة.

هذه الآراء جعلت من الصعب بمكان تحويل فكرة التعاون إلى وحدة قريبا. ثلاثة عقود من استمرارية المجلس والآمال الكبار التي علقت عليه لم تمنع تلك الرؤى من أن تكون حجر عثرة في طريق الوحدة المنشودة.

ثلاثة عقود تغيرت المنطقة خلالها تماماً كما تغيرت طبيعة الاخطار التي تواجهها وإن ظلت بعض الأخطار هي نفسها مع تغير طفيف في اتجاه بوصلتها.

شيء واحد بالتأكيد لم يتغير الا وهو حلم شعوب الخليج في أن يروا منظومة خليجية قوية تحمي مصالحهم خاصة في ضوء التطورات الخطيرة التي شهدتها المنطقة في أعقاب الربيع العربي.

فقد ناقش المجلس فكرة ضم اعضاء جدد يبعدون آلاف الأميال عنه ولكنه اصطدم بعراقيل سياسية واقتصادية وحضارية عدة. وتبخرت بعضا من الاحلام والتمنيات ولكن بقت فكرة المجلس الأساسية الا وهي الدفاع عن أمنه ومصالحه المشتركة.

مجلس التعاون، سواء بصيغته التعاونية أو الوحدوية، سوف يواجه مستقبلاً مليئا بالتحديات التي عليه التعامل معها ببراغماتية شديدة الوضوح.

أول تلك التحديات هي كونه جاء إلى الوجود ليعمل من خلال ثلاث منظومات: المنظومة العربية من خلال انتمائه للعالم العربي، والمنظومة الإقليمية من خلال التركيز على هويته الخليجية، والمنظومة العالمية من خلال كونه ينتمي لعالم اصبح الآن شديد التقارب جغرافياً.

لذا فعليه دوما وضع هذه المنظومات في الاعتبار قبل اتخاذه أي أجراء. ثاني تلك التحديات هي قدرته على التماسك السياسي وفي نفس الوقت الحفاظ على استقلالية دوله الأعضاء.

إما ثالث تلك التحديات فهي الحفاظ على مصالح شعوبه وتنوعهم في ظل تيارات تسعى لتفكيك الصفوف عبر نبش الخلافات الفكرية والايدلوجية. فإن استطاع المجلس التماسك في وجه هذه التحديات فهذا يعني نجاحه وبقاءه.

عن «البيان» الإماراتية

قمة خريم.. السعودية وأمريكا

عبد الله بن بجاد العتيبي

زيارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما للمملكة العربية السعودية ولقاؤه العاهل السعودي زيارة مهمة للدولتين، وهي تأتي في ظل خلافات خيمت على العلاقات بين البلدين، وهي خلافات معلنة أثارت تساؤلات، كما خلقت أوهاما لدى بعض الأطراف الإقليمية والدولية، وقد جاءت هذه الزيارة لتضع بعض النقاط على الحروف.

وصل أوباما والوفد المرافق معه الذي يشمل وزير الخارجية جون كيري ومستشارة الأمن القومي سوزان رايس، والسعودية بحجمها وثقلها الدولي والإقليمي تعيش مرحلة جديدة بترتيب بيت الحكم وتثبيت استقرار الدولة بآليات معلنة ومحكمة، وبتوافق كبير مؤيد لرغبة الملك وولي عهده بالنص على الأمير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد، وهم الثلاثة الكبار الذين حضروا المحادثات بين الطرفين، وكذلك بتوحيد جبهتها الداخلية بقرارات أدانت جماعات الإرهاب وتنظيماته، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، وبسعي حكيم وجاد في الآن ذاته لإعادة ترتيب منظومة مجلس التعاون الخليجي، وهي تقود إقليميا تحالفا قويا مع مصر والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين والأردن والكثير من الدول العربية، وهي تقود الموقف الدولي تجاه الأزمة السورية بمواقف وسياسات معلنة كانت هي السابقة فيها ولم تزل تواصلها، كما أنها عززت تحالفاتها الدولية بزيارة ولي العهد الأمير سلمان لأربع دول شرقية، هي باكستان واليابان والهند والصين، وما تمخض عنها من اتفاقيات، بل حتى في التواصل مع أمريكا نفسها، حيث زار وزير الداخلية محمد بن نايف واشنطن أخيراً، وكذلك فعل نائب وزير الدفاع.

العلاقات بين البلدين، كما هو معلوم، علاقات استراتيجية ضاربة في التاريخ منذ ثمانية عقود، حيث رسخ الملوك السعوديون والرؤساء الأمريكيون المتعاقبون حلفا استراتيجيا وثيق العرى كان قادرا على الدوام على تجاوز المشكلات والأزمات التي مرت بالدولتين طوال هذه المدة من الزمن، والحديث في قمة خريم لم يكن عن استحضار التاريخ بل عن تحديات الواقع، ولا عن الماضي بل عن الحاضر والمستقبل، والملفات كثيرة، كالملف النووي الإيراني وملف أدوار إيران التخريبية في المنطقة والملف السوري بكل تفرعاته والملف اليمني وملف الإرهاب، وغيرها الكثير من الملفات التي تفرض الواقعية السياسية تبصر مواضع الاتفاق وتعزيزها ومواطن الخلاف وتحجيمها.

في الملف النووي الإيراني أثارت واشنطن شكوك الرياض بذهابها لمفاوضات سرية مع إيران ووصولها لاتفاق غير مكتمل وغير ضامن لأمن السعودية ودول الخليج، وهي شكوك مستحقة بحيث لم يبد بعد أي أثر إيجابي لذلك الاتفاق، وقد سعى أوباما لتقديم تطمينات للملك عبد الله بأنه لن يقبل «باتفاق سيئ مع إيران»، والأهم من هذا أن الإشارة تكررت للملف الذي تتبناه السعودية من أن الخلاف مع إيران لا يكمن في الملف النووي فحسب، بل في رعاية ودعم الجمهورية الإسلامية في إيران لكل الحروب والاضطرابات وحركات الإرهاب في المنطقة، بما يشمل الملف السوري والملف اليمني وحزب الله اللبناني وحركة الحوثي وتنظيمات القاعدة في سوريا واليمن والسعودية والعراق، وهو ما يبدو أن أوباما سعى لإيضاحه بحسب تصريح مسؤول أمريكي نقلته هذه الصحيفة في عدد أمس السبت، حيث جاء في الصحيفة أن «أوباما حرص على توضيح موقف بلاده من إيران وأن العمل على اتفاق حول برنامج طهران النووي لن يعني عدم الاهتمام بدور إيران المزعزع لاستقرار المنطقة».

اختلافات الرؤى والمواقف تجاه ملفات المنطقة وضعت حقائق على الطاولة قبل الزيارة، فقد أصابت السعودية في رؤيتها وسياساتها تجاه ما كان يعرف بالربيع العربي ولم تصب إدارة أوباما، وأصابت السعودية في أن الإسلام السياسي وجماعة الإخوان المسلمين في السلطة سيكونون مظلة لتنامي حركات الإرهاب وتنظيماته وأخطأت الإدارة في اعتقادها أن دعم الإسلام السياسي سيقضي على الإرهاب، ونجحت السعودية في دعم الشعب المصري والجيش في استعادة الدولة المصرية من خاطفيها وأقرت الإدارة بفشلها إن لم يكن بالقول فبالقرارات والمواقف تجاه الواقع الجديد الذي فرض نفسه هناك، وغيرها الكثير من القضايا التي كانت محل خلاف بين الطرفين واتضح فيها وجه الصواب.

الخلاف بين الحلفاء لا يعني الشقاق، والاختلاف يؤكد الندية بين الدول، وقد بات مهما معرفة أن سياسات الانعزالية الأمريكية القديمة التي أحياها أوباما لم تضعف الحلفاء الأقوياء القادرين على حماية مصالحهم، كالسعودية ودول الخليج واليابان وغيرهم؛ لأنهم ببساطة ليسوا كأوكرانيا التي لم تزل ضعيفة واقتطعت منها جزيرة القرم بضمها لروسيا في صمت دولي يشير لطبيعة التصاعد والتنازل بين القوى الدولية الكبرى الذي ربما يذكر بوجه ما بما جرى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية في مدينة برلين الألمانية التي ظلت مقسمة لعقود.

إن السعودية بحجم اقتصادها وقوة تأثيرها على أسواق الطاقة في العالم وبمكانتها الدينية في العالم الإسلامي، حيث هي بلد الحرمين ومهبط الوحي ومهوى أفئدة الشعوب، بما يترجم لقوة سياسية معتبرة، وبقيادتها لحماية مصالح الدول والشعوب العربية وبدورها الرائد عالميا في محاربة الإرهاب، قادرة على حماية مصالحها ومصالح شعبها وحلفائها أمام أي اختلالات في توازنات القوى الدولية، ولمعرفة أوباما وإدراكه لهذا كله جاء زائرا موضحا مطمئنا ومحاورا.

التحالفات الاستراتيجية لا تؤثر عليها قرارات إدارة أو خيارات رئيس؛ فهي تظل أعمق في التاريخ وأرسخ في الواقع، وهي تفرض التفهم لخيارات كل طرف، ومن هنا فإن أوباما وهو قائد أقوى دولة في العالم لم يأت معتذرا ولكنه جاء بمعرفة جديدة تجاه القضايا الخلافية وبإقرار بأهمية السعودية وبصوابية مواقفها وقراراتها.

المؤشرات الإيجابية للمحادثات بين الدولتين والقائدين كثيرة ومتعددة ويمكن استحضارها بسهولة من تصريحات المسؤولين والدبلوماسيين وبالذات من الطرف الأمريكي، وهي مؤشرات من الطبيعي أن تخرج بعد قمة كهذه وتبقى التغيرات في المستقبل والنتائج المتوخاة هي الحكم الحقيقي على حجم هذه الإيجابية ومدى تأثيرها واستمرارها.

ما يقوله التاريخ هو أن أمريكا حين تخلت عن «الانعزالية» كانت أكبر مساهم في تعزيز العلاقات الدولية وبناء نظام دولي أكثر عدالة كـ«عصبة الأمم» والانتصار في «الحرب العالمية الثانية» وبناء «منظمة الأمم المتحدة» وصولا للانتصار في «الحرب الباردة»، وهي أدوار شاركت السعودية في الكثير من تفاصيلها وأحداثها.

أخيرا، فإنه بعد هذه الزيارة ستلتقي الأسئلة بأجوبتها، والشكوك بيقينها، والأوهام بما يدفعها.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

قمة أقوال أو أفعال

جهاد الخازن

لو كانت المشكلات تحل بالكلام الطيب أو النوايا الحسنة لما كان عند العرب مشكلة واحدة، بل ربما كانوا حلوا مشكلات العالم. غير أن المشكلات تحل بالعمل لا بالحكي لذلك أنتظر أن ينفذ المسؤولون العرب ما وعدوا به في «قمة التعاون لمستقبل أفضل» في الكويت.

أغلب الأمل على التجربة، فما يشجع على أن ننتظر شيئاً أفضل هذه المرة هو أن رئاسة القمة إنتقلت من قطر الى الكويت، وأن مؤتمر القمة المقبل، في مثل هذا الوقت من سنة 2015 سيُعقد في القاهرة. وأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح لجنة حكماء من رجل واحد فهو عميد الديبلوماسية العربية، وأن مصر بعد سنة قد تكون البلد الديموقراطي الذي نرجو قيامه، ما يعيدها الى القيادة العربية التي عُقدت لها يوما.

سمعت عبر ثلاثة أيام كلاما يرتقي الى مستوى الحدث، والمهم مرة أخرى التنفيذ.

«بيان الكويت» في نهاية القمة أحسنت «الحياة» في نشر أهم نقاطه فلا أعود الى التفاصيل، وإنما أقول أنه سرّني أن القادة رفضوا «يهودية» اسرائيل كما أوصى الوزراء قبلهم، وأن هناك خطة «شبكة أمان» لدعم السلطة الوطنية بعد حجب اسرائيل مستحقاتها المالية.

أفضل أن أختار للقراء بعضاً مما سمعت وسجلت في دفتري الصغير، معتبراً أنه مهم وأن تنفيذه ضروري. وهكذا:

الشيخ صباح الأحمد قال: مساحة الاتفاق بيننا أكبر من مساحة الاختلاف، وعلينا وضع حد للخلافات والعمل الجاد لوحدة الصف.

أمير قطر الشيخ تميم بن حمد وقف نصف خطابه تقريباً على القضية الفلسطينية، حيث لا خلاف عربيا. وأؤيد الخطاب كله رغم غمزة هنا أو لمزة هناك، وأنتظر التنفيذ.

أبو مازن دافع عن مبادرة السلام العربية التي قدمتها المملكة العربية السعودية في قمة 2002، وقال إنه إذا لم يلحق العرب القدس الآن فاعتبروها تهوّدت.

وزير خارجية مصر الأخ نبيل فهمي قال: من غير الممكن تحميل الكويت حل كل المشكلات العربية، وهو أعلن أن لا سلام شاملاً في المنطقة من دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. قال أيضا عن المصالحة مع قطر: أن الخلاف ليس فقط مع مصر بل مع دول عربية أخرى واليوم نحتاج الى أفعال لا أقوال.

الأمين العام لجامعة الدول العربية الأخ نبيل العربي شكر الكويت على إستضافتها أربع قمم في سنة واحدة. وحذر من أن حل الخلافات غير ممكن بين ليلة وضحاها.

نائب رئيس الوزراء الكويتي وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح تحدث عن جرح نازف في سورية حيث آلة القتل تنهش جسم الشعب، وأشار الى الاعتداءات الإسرائيلية الوحشية ضد أهلنا في القطاع، وانتهاك المسجد الأقصى والخطة العنصرية المنهجية في القدس لتغيير الطبيعة الديموغرافية للمدينة وطمس إرثها الحضاري، وأكد أن القضية الفلسطينية القضية المركزية الأولى لأمتنا العربية.

الأخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية البحرين، قال إن بلاده يعنيها كثيراً موضوع الإرهاب، وأشار الى أنه سبق أن تحدث عن مخاطر الإرهاب الذي تعاني منه البحرين وغيرها. وهو أشار الى دور مصر التي انتصرت للكويت حين تعرضت للغزو.

الصديق أبو بكر القربي، وزير خارجية اليمن، قال إن الإرهاب هو الخطر الأكبر الذي يهدد أمن اليمن واستقراره، وشدد على أهمية العمل المشترك في هذا الصدد. وهو تحدث عن ظروف إقتصادية وسياسية صعبة في اليمن على خلفية الإرهاب، وضرورة تعزيز الأجهزة الأمنية لمكافحته.

وزير خارجية لبنان جبران باسيل حكى بمنطق واضح عن عبء اللاجئين السوريين في لبنان، وعن خطر الإرهاب، وحذر من محاولات تجنيد بعض اللاجئين للقتال في سورية.

للحديث بقية.

عن «الحياة» اللندنية